المرأة والاسلام والعراق الجديد(*)

بقلم: ايسوبل كوليمان(**)

ترجمة

مصطفى نعمان احمد

الخلاصة:

رغم الشكوك التي تحوم حول تنفيذه، فقد جعل الدستور العراقي الجديد من الاسلام قانونا للبلاد. ومع ذلك، فان هذا الامر ليس بمصدر قلق للمرأة العراقية. فالشريعة تستوعب طيفاً واسعاً من التفسيرات وبعضها ينزع الى المساواة نزوعاً تاماً. ويتعين على واشنطن اذا ما برحت تامل بارساء دعائم نظام ليبرالي في العراق ان تشرع بالعمل مع علماء دين مسلمين من ذوي النزعات المواكبة للعصر بغية الارتقاء بحقوق المرأة عبر قنوات دينية.

تاثير الشريعة

نصت المادة الرابعة عشرة في الدستور العراقي الجديد، الذي اقر في استفتاء وطني جرى في الخامس عشر من تشرين الاول ٢٠٠٥، ان العراقيين متساوون امام القانون "دونما تمييز بسبب الجنس". ومع ذلك، فقد نص الدستور ايضاً على عدم جواز اقرار أي قانون يتعارض و"الاحكام الثابتة" للاسلام. ولهذا السبب، كانت الوثيقة الجديدة محط شجب المنتقدين في داخل العراق وخارجه على حد سواء بوصفها تمثل انتكاسة كبيرة لغالبية الشعب العراقي-لاسيما النساء. فطبقاً لعصام الخفاجي، باحث عراقي. فان الوثيقة ببساطة تحرم النساء من حقوقهن". وقد ساور القلق ينار محمد، وهي ناشطة علمانية بارزة ورئيسة منظمة حرية المراة في العراق، من ان البند الاسلامي في الدستور قد يحول البلاد "الى وضع مشابه لافغانستان اثناء حكم طالبان، حيث يشرعن القمع والتمييز بحق المرأة".

وهذه الانتقادات لم تكن اعتباطية، فالغموض الذي اكتشف مواد الدستور الجديد يعد امراً يدعو الى القلق. ومع ذلك، فان مركزية الشريعة الاسلامية في وثيقة الدستور لا تعني بالضرورة اجحافاً بحق المرأة العراقية. فالشريعة، في واقع الامر، تتحمل طيفاً واسعاً من التفسيرات، وعلى امتداد العالم الاسلامي اليوم فان المسلمين المواكبين لروح العصر يتطلعون الى اعادة تفسير احكام الاسلام كي تتلاءم مع واقع حديث المرأة.

والدستور العراقي لا يحدد الجهة التي تقرر ماهية التفسير الاسلامي الذي سيطبع النظام القانوني للبلاد بطابعه. غير ان المعركة بدأت فعلياً. فسيكون لانتصار المواكبين لروح العصر مضامين ايجابية تنعكس على شتى مجالات الحياة في عراق المستقبل طالما ان حقوق

(*) مقال منشور في مجلة شؤون خارجية الامريكية في عدد شهري كانون الثاني/شباط ٢٠٠٦

Women, Islam, and the New Iraq

(**) ايسوبل كوليمان زميل اقدم ومدير برنامج المرأة والسياسة الخارجية الامريكية في مجلس العلاقات الخارجية.

المرأة مسألة حساسة لها تأثيراتها على تعزيز الديمقراطية في المجتمعات الانتقالية والمجتمعات التي مزقتها الحروب. فالسماح بدور اجتماعي، وسياسي، واقتصادي كامل للمرأة في العراق سيساعد في ضمان انتقال البلد الى مرحلة ديمقراطية مستقلة. والنجاح الذي ستحققه المرأة في العراق سيعمل على انعاش دور المرأة على امتداد العالم الاسلامي الكبير. وفي كل بلد تفرض فيه الشريعة، باتت حقوق المرأة مسألة خلافية، والتوازن بين التقاليد والنزوع نحو المساواة في العراق سيكون له تأثير على الجدال الدائر حول هذا الموضوع.

وفي العديد من الدول الاسلامية، تخلى الاصلاحيون كثيراً عن المحاولات الرامية لاستبدال الشريعة بقانون علماني، وهي محاولات ثبت انها بلا طائل. وعوضاً عن ذلك، فانهم يحاولون تعزيز حقوق المرأة ضمن اطار اسلامي. ويبدو ان هذا النهج اقرب الى النجاح طالما انه يقابل الدين بالدين–وهي استراتيجية طبيعية في بلدان ذات شعوب محافظة يصعب تحدي السلطة الدينية فيها. ولما ان الولايات المتحدة الامريكية ساعدت في توليد دولة اسلامية في العراق، فسيكون المسؤولون الامريكان، لاسباب مشابهة، حذرين من الاستجابة لمطالب محاوريهم العلمانيين. ويتعين على واشنطن اذا ما برحت تأمل بارساء دعائم نظام ليبرالي في العراق، ان تشرع بالعمل مع رجال دين مسلمين من ذوي النزعات المواكبة لروح العصر بغية الارتقاء بدور المرأة عبر قنوات دينية.

اعادة التفكير بالشريعة

الشريعة هي مجموعة القوانين الاسلامية التي طورها فقهاء بعد وفاة النبي محمد (صلى الله عليه وسلم). وتستند الشريعة، التي تقدم الارشاد المعنوي والشرعي للمسلمين، على القرآن والسنة (اقوال النبي (صلى الله عليه وسلم) واعماله). ويتضمن القرآن زهاء ثمانين اية تتعلق بالقضايا الشرعية، اذ يشير العديد منها الى دور المرأة في المجتمع والى مسائل اسرية مهمة، كالزواج، والطلاق، والميراث.

ولكون القران والسنة لا يعالجان العديد من المسائل التي يطرحها العصر فقد اوجد العلماء بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وسلم) سبلاً اخرى للتعامل مع المسائل التي لم يعالجها القرآن والسنة، اذ يلجأ فقهاء شرعيون ومؤهلون الى دراسة المسألة محط النقاش، وذلك باخضاعها الى الاجتهاد، ومن ثم اصدار فتوى غير ملزمة. ومع ذلك، ففي القرن الحادي عشر وبغية توطيد سيطرتهم، بلور علماء السنة احكامهم الشرعية بمدارس مختلفة للفقه الاسلامي واوقفوا الاجتهاد. وبغلق ابواب التفسير المستقل، فرض اصحاب النظرة التقليدية في المسائل الدينية اراءهم المحافظة على الاتجاه السائد للفقه الاسلامي، هذه الاراء التي ظلت جامدة لالفية كاملة تقريباً.

ومع ذلك، واصل بعض الفقهاء البحث عن اجابات اسلامية للمسائل المعاصرة. فعلى النقيض من مزاعم العلمانيين الذين لا يعتقدون بوجود توافق بين الاسلام والافكار الحديثة لحقوق المرأة، فان وجهات النظر الاسلامية تجاه هذه المسألة تتباين تبايناً كبيراً. فطبقاً لناشطات اسلاميات، يعد الاسلام فعلياً ديناً تقدمياً جداً بما يتعلق بقضايا المرأة، اذ كان ينزع نزوعاً جذرياً نحو المساواة في وقته، ومازال كذلك في بعض من نصوصه. واكدوا ان الشريعة الاسلامية قد طورت صيغاً لربما تبدو غير ملائمة لتحقيق المساواة بين الجنسين أيس

لانها موجهة بهذا الاتجاه، بل بسبب التفسير الانتقائي للزعماء ذوي النزعات البطريركية الاستبدادية وتداخل التعاليم الاسلامية مع العادات والتقاليد القبلية. فالناشطات الاسلاميات يسعين الان الى بعث المساواة التي كانت تتمتع بها المراة في سني الاسلام المبكرة عن طريق اعادة تفسير القرآن، ووضع النصوص في سياقها، وفصلها عن الممارسات القبلية.

وتعد الكاتبة المغربية فاطنة المريني والباكستانية ريفات حسن من رائدات الحركة النسوية الاسلامية- مع انهما تتضايقان تماماً من هذا الوصف. ففي حقيقة الامر ان العديد من الاسلاميات من ذوي النزعات المواكبة لروح العصر يؤثرن ابعاد انفسهن عن مصطلح "الحركة النسوية" لما يتضمنه من دلالات ثقافية غربية. فهؤلاء المثقفات يرون انفسهن ببساطة بوصفهن مسلمات يطالبن بحقوق المرأة ضمن خطاب اسلامي. وحركتهن تتنامى فعلياً، وتنطوي على تجديد متزايد. والعديد من رموز هذه الحركة هم من الرجال، وعلماء دين اسلاميين بارزين كحسين محمد في اندونيسيا، الذي اكسبتهن مكانته المرموقة مصداقية خاصة.